المحاضرة الثالثة: تطور الفكر الاجتماعي في الفترة الحديثة

1- الفكر الاجتماعي في عصر النهضة:

لم يقدر للفكر الاجتماعي الانتقال إلى مرحلة جديدة في العالم الإسلامي وعلى يد مفكر إسلامي هو ابن خلدون وإنما تحقق ذلك في أوربا في أعقاب عصر النهضة بسبب أن المجتمع الأوربي قد شهد خلال عصر النهضة وبعده أحداث وتطورات وتغيرات على مختلف الأصعدة الكوزمولوجية (النظر إلى الكون) والجغرافية (النظر إلى أجزاء الكرة الأرضية، والعلمية (النظر إلى الطبيعة وظواهرها وأسبابها) والسياسة والاجتماعية والاقتصادية وقد أدى هذا إلى مراجعة الكثير من التصورات والتفسيرات والأحكام التي كانت سائدة من قبل واستبدالها بتصورات وتفسيرات وأحكام جديدة فمثلا تشير إلى الثورة الكوبرنيكية التي تمثلت في تقديم عالم الفلك البولندي كوبرنيكوس ما يكفي من الأدلة لإثبات خطأ نظرية مركزية الأرض بالمقابل صواب نظرية مركزية الشمس.

بالإضافة إلى الاستكشافات الجغرافية التي أثبتت أن العالم لا يقتصر على القارات الثلاث أما على الصعيد السياسي فقد شهدت أوربا بدايات انسلاخ المجتمعات عن هيمنة البابوية والتوجه نحو تشكل الكيانات السياسية المنفصلة القائمة على أساس التخثر القومي بالطبيعة الحال أثرت هذه التغيرات على مجموع أفراد المجتمعات الأوربية فأدت إلى طرح العديد من التساؤلات بشأن طبيعة العلاقة بين السلطة (الحاكم) والرعية (المحكومين) والأساس الذي يستمد من الحاكم مشروعيته، وماهية واجبات الحاكم وصلاحياته وواجبات الرعية، وقد انتقل الفكر الاجتماعي في هذه المرحلة من المرحلة الفلسفية المعيارية إلى المرحلة الفلسفية العلمية وقد انقسمت إلى اتجاهين:

أ- **الاتجاه الفلسفي – الإصلاحي- الخيالي:** شهد عصر النهضة محاولات لطرح رؤى المجتمعات الفاضلة، المثالية، وقد عبر الكثير من الرواد تصورات عن حالات اجتماعية غير متحققة يتمنون تحقيقها بسبب التعسف والظلم والانحلال الذي كانت تعيشه المجتمعات الأوربية في العصور الوسطى وتأثيره على حياة الأفراد من بينهم توماس مور صاحب كتاب "جزيرة يوتوبيا" أو الحكومة المثلى للدولة، النظام المثالي للمجتمع التي يتمتع أهلها بحكم عادل ويقارنه بما يعيشه الأوربيون من بؤس وفقر وغياب العدل، أما الفيلسوف الثاني فهو "فرانسيس بيكون" صاحب كتاب "أتلانتس الجديدة" الذي وصف فيه صورة المجتمع الذي وجد العلم مكانته وباستخدام الوسائل العلمية يتيسر تحقيق المدينة الفاضلة التي طالما حلمت بها الإنسانية.

ب- **الاتجاه الفلسفي – العلمي- الواقعي:** ما ميز هذا الاتجاه أنه سعى إلى تحقيق الإصلاح الاجتماعي وإصلاح أوضاع المجتمع البشري من خلال تحديد خصائص وطبائع أفراد البشر وتحديد الغايات والأهداف والعراقيل، كما أن هذا الاتجاه انطلق من واقع الطبيعة الإنسانية من أبرز المفكرين الذين مثلوا هذا الاتجاه نجد : نيكولا مكيافيلي، توماس هوبز، جون لوك، فيكو، مونتسكيو، جان جاك روسو، مالثوس وقد طرح هؤلاء الفلاسفة عدة نظريات من بين هذه النظريات نجد نظرية العقد الاجتماعي.

1- نيقولا ميكيافيللي:

واحد من أبرز المفكرين الإيطاليين شمل اهتماماته الفكرية : دراسة التاريخ والسياسة وشؤون الاجتماع البشري وذلك ف مؤلفين : كتاب المطارحات 1520، وكتاب الأمير 1532.

انطلق في دراسته للسياسة والاجتماع من دراسة التاريخ فالتاريخ برأيه أفضل معلم وأن أفضل طريقة أو منهج يمكن اتباعه في التعلم من التاريخ من منهج الإستقراء، يعتقد ميكيافيللي أن البشر عاشوا أولا فرادى منعزلين عن بعضهم شأنهم شأن الحيوانات غير أنهم بسبب احساسهم بالخطر ما لبثوا أن تجمعوا ليحموا أنفسهم أكثر واختاروا الأقوى بينهم زعيما ولتجنب السيئات قرر البشر صياغة القوانين تنظم العقوبات لكل من يخالفها هكذا بدأت العدالة.

2/ نظرية العقد الاجتماعي: وردت فكرة العقد الاجتماعي في كتابات كثير من السوفسطائيين وأبيقورس وعلماء القانون الروماني وكثير من فلاسفة القرن السادس عشر ، والعقد الاجتماعي تتجلى فكرته في أن الناس كانوا يعيشون في البداية على الطبيعة القائمة على النزاعات والحروب مما دعا الناس إلى التفكير في إنشاء تنظيمات اجتماعية تنظم علاقاتهم الاجتماعية من أجل الدفاع عن أنفسهم من الأخطار الخارجية كالطبيعة أو الأقوام الأخرى، هذا يتم من خلال تنازل كل فرد قسم من أنانيتيه الفردية لكي يلتزم أمام الآخرين ببعض الواجبات من أجل تكوين تنظيم بساعدهم على البقاء، ولكي يستمر هذا التنظيم يجب أن يخضعوا إلى قادة أكفاء قادرين على توجيه حياتهم اجتماعية توجيها يخدم حاجاتهم وحمايتهم، كانت آراء المفكرين والرواد الأوائل لفكر العقد الاجتماعي متنوعة سنحاول معرفة آراء هؤلاء المفكرين بالترتيب الزمني بداية ب: هوبز ثم لوك ثم روسو.

أ- توماس هوبزوالعقد الاجتماعي (1588- 1679)

ولد توماس هوبز في انجلترا عام 1588م، دخل أكسفورد وعمره خمسة عشر سنة، انتقل وأقام بها سنتين ما بين 1629- 1631م، اتضحت فلسفته عام 1640م خلال نشره كتاب "مبادئ القانون الطبيعي السياسي" بعدها بعشر سنوات نشر كتاب "لاوثيان" أو المجتمع الكنسي، تأثرت هوبز بالثورة البرجوازية في القرن السابع عشر، كان أيضا معلما للملك شارل الأول كان يؤيد حكم آل ستيوارت في انجلترا.

يرى هوبز في كتابه "لاوثيان" أن الناس بطبعهم أنانيون تماما يلتمسون بقائهم وسلطاتهم والحصول على القوة، يقول هوبز أن الحياة الفطرية السابقة اتسمت بالفوضى والصراع مما اضطر الأفراد معها على التعاقد إنشاء الجماعة السياسية وهذا التعاقد تم فيما بينهم واختاروا بمقتضاه حاكما لم يكن طرفا في العقد ولم يرتبط لذلك تجاههم بشيء، وخصوصا أن الأفراد تنازلوا بالعقد عن جميع حقوقهم الطبيعية، وترتب عن ذلك أن السلطان الحاكم ليس مقيد بشيء وهو الذي يضع القوانين ويعدلها حسب مشيئته وانتهى إلى تفضيل النظام الملكي على النظامين الأرستقراطي والشعبي، يرى أيضا أن غريزة الإنسان قائمة على حب البقاء ويعتقد من الخطأ الاعتقاد بغريزة اجتماعية تحمل الإنسان على الاجتماع والتعاون، وإنما الأصل أو الحالة الطبيعية أن الإنسان ذئب للإنسان وأن الكل في حرب ضد الكل.

كانت تجربة الحرب الأهلية الإنجليزية 1640م جعلت هوبز يستنتج أن الناس لا يملكون القدرة على حكم أنفسهم أو الحكم الذاتي كان يرى أن الناس في حالتهم الطبيعية (يعني وجودهم من غير حكومة) كانوا في حالة خصام وفوضى وهياج على الدوام في حروبهم بعضهم ضد بعض الآخر فالفرد يتحرك بدافع أنانيته بهدف البقاء وساعيا من اجل الاستحواذ على كل شيء يعتقد أنه يضمن حياته وينفعه، لقد كره هوبز الخصام وأعمال العنف وكان دفاعه عن الحكم المطلق قائما على الحاجة إلى هذا النظام لتوفير السلام الداخلي وطمأنينة الأفراد وسيادة القانون، قرر كذلك أن السلطة المطلقة اعتمدت على اتفاق اختياري عقلي قبلها الشعب بمقتضاه وأن الحكومة المطلقة التي تخرج عن شروط هذا الاتفاق يصعب تبريرها حتى وفقا لمبادئ هوبز .

يرى هوبز أن المجتمع السياسي ليس واقعة طبيعية إنه بالنسبة له الثمرة الاصطناعية لميثاق إرادي ولحساب مصلحي، كما يرى أن السيادة تقوم على عقد وهذا العقد ليس بين الملك ورعيته بل بين الأفراد الذين قرروا أن يكون لهم ملك وهو بدلا أن يحد السيادة يؤسسها على عقد، ثم أن العقد في الأصل يخلق الرغبة في السلم وهذا بمثابة هم أساسي عند هوبز.

حاول هوبز من خلال من فلسفته هذه:

- إيجاد أساس فلسفي –لا ديني لاستحواذ الملك على السلطة كبديل لنظرية الحق الإلهي للملوك.
- إيجاد تبرير فلسفي وتاريخي ولو على أساس افتراضي لنظام الحكم المطلق.

ب- **جون لوك والعقد الاجتماعي (1632- 1704) :**

ولد جون لوك في انجلترا سنة 1632م دخل أكسفورد لما بلغ سن العشرين، ثم درس الطب وانتخب عضوا في الجمعية الملكية، بعدها غادر إلى فرنسا ثم سافر إلى هولندا سنة 1673م، ومكث إلى هناك غاية 1688م تاريخ اندلاع ثورة 1688م فعاد إلى وطنه كان لوك فيلسوف وطبيبا ألف عدة كتب منها رسالة إلى الاكليروس والحكومة المدنية.

اختلفت نظرة لوك إلى الطبيعة البشرية عن نظرة هوبز كما اختلف رأيه في الظروف التي كان يعيشها البشر في ظل حالة الطبيعة فالإنسان برأي لوك ليس أناني وعدواني بشكل عام كما أن حالة الطبيعة التي عاشها البشر لم تكن حالة حرب بل كان الإنسان في حالة طبيعة مشبعا بروح الحرية والعدالة فحالة الطبيعة لم تكن تخلوا من القوانين وإنما على العكس كان فيها (قوانين طبيعية) يراعيها أفراد البشر ويعتمدون عليها في تنظيم علاقاتهم، غير أن حالة الطبيعة لم تكن ملائمة للبشر واستمرار حياتهم بسبب غموض القوانين الطبيعية وعدم وجود كم لذلك عمدوا إلى إيجاد سبيل كل هذا الإشكال أدى إلى الإتفاق بينهم على أن يختاروا من بينهم من يتولىوظيفة (الحاكم) ويعمل على إقرار القوانين واضحة دقيقة لا لبس وغموض فيها ، لا تقبل التأويل، كما يعمل على إيجاد ما يلزم من ترتيبات لإقامة سلطة تنفيذية مهمتها الأساسية تطبق تلك القوانين ، للحيلولة دون استمرار التنازع.

يقتضي الاتفاق أن يتم التعاقد بين أفراد الجماعة من جهة وبين من يتم اختياره لكي يتولى وظيفة الحاكم أو الملك ويقتضي العقد أن يتنازل أفراد الجماعة عن (بعض) حقوقهم وبالأخص حقوقهم في الفصل بين المختلفين المتنازعين لصالح السلطة العامة التي توكل إليها مهمة الفصل بين المختلفين، أما الحقوق الأخرى فقد ظل أفراد الجماعة محتفظين بها لأنفسهم ويتمتعون بها دون أي تدخل من أي سلطة كانت وبالتالي لا يجوز للحاكم أو الملك المساس بها بل إنه مطالب بحمايتها مقابل طاعة أفراد الجماعة له ومعنى هذا أن الحاكم أو الملك برأي لوك له صلاحيات وسلوكات محددة في قانون أساسي (الدستور) ويمارسها في ضوء ما جاء بها الدستور أن العقد تم بين الأفراد من جهة والحاكم من جهة أخرى لذلك فالحاكم باقي إذا ما أدى واجباته فهو باق وإذا قصر في واجبه يتم استبداله بآخر فالحاكم ليس مطلق الصلاحيات بل هو يتمتع بحقوق أكثر من أي من مواطنيه أو رعيته ودوره لا يتعدى دور الحكم العادل.

إن نظرية لوك تفسر أصل ونشأة الاجتماع البشري وقيام مجتمع ويمكن تلخيص أهم أفكاره في:

- التأكيد على أن الأفراد يتمتعون بحقوق طبيعية مقررة بحكم الطبيعة وهم من خلال التعاقد يتنازلون عن البعض منها أما بقية الحقوق فإنهم يظلون يتمتعون بها وفي مقدمة تلك الحقوق الطبيعية : الحرية – حرية التفكير – حرية السلوك – حرية التعبير فيما بعد المذهب الليبرالي.
- إيجاد تبرير نظر فلسفي لنظام الحكم الملكي-الدستوري فالملك بحكم ويمارس سلطته وصلاحياته وفق ما هو مقرر منها في الدستور وليس له الحق في تجاوزها.

ج- جون جاك روسو والعقد الاجتماعي (1712-1778):

ولد روسو في جنيف من أسرة فرنسية تعلم الموسيقى واللاتينية والفلسفة، ألف عدة كتب منها كتابه العقد الاجتماعي وكتاب في التربية، يرى روسو أن الإنسان الطبيعي لا هو بالخير ولا هو بالشرير وأن المساواة بين الناس قد زالت بظهور الزراعة والصناعة والملكية، وأن القوانين قد شرعت لتثبيت قوة الظالم على المظلوم،والناس يستطيعون تحقيق شيء من الحرية المدنية بدخولهم في تعاقد اجتماعي يجعل السيادة للمجتمع بأسره بحيث لا يجوز النزول عنها لأحد، يفترض روسو أن الإنسان كان متوحدا في الغالب لا يعرف أهله ولعله لم يكن يعرف أولاده ولا لغة له ولا صناعة ولا فضيلة ولا رذيلة، ويضيف أن الحرية هي التي تميز الإنسان أكثر من الفهم.

يرى روسو أن هوبز أخطأ في قوله أن حالة الطبيعة تتميز بالطمع والكبرياء وأن هاتين العاطفتين لا تنشآن إلا في حالة الاجتماع فالإنسان المتوحد كان كاملا لأن حاجاته قليلة، ويضيف أن الظواهر الطبيعية هي التي دفعت الإنسان للتجمع مؤقتا ثم أصبح ذلك دائما فاخترعت اللغة فتغير السلوك وبرز الحسد، وقد أدى تطور الإنسان إلى نشوء حالة مدنية منظمة بالقوانين تثبت الملكية ويتوطد التفاوت الناس وهكذا يتحول الإنسان الطيب بالطبع إلى شرير بالاجتماع، فحسب روسو فإن الاجتماع أصبح ضروريا ولا يمكن العودة لحالة الطبيعة وكل يستطيع الإنسان فعله هو إقامة حكومة صالحة وتهيئ لها تربية المواطنين الصالحين، ويضيف أن الأغنياء لجؤوا إلى حيلة للإطاحة بالفقراء فقالوا لهم لنتحد لكي نحمي الضعفاء من الظلم والجور، ونضع

قوانين العدل والسلم لكن هدفهم الحقيقي كان حماية ملكية أرضهم، ويضيف أنه هكذا قاد تأسيس الملكية الأرضية البشر إلى الميثاق الاجتماعي.

يعتقد روسو أن فرض الحريات والحقوق ممكن التحقيق عندما تجتمع الكثرة المفككة لكي تؤلف شعبا موحدا وأن تحل القوانين محل الإدارة الفردية وأن يتنازل عن حقوقه للمجتمع بأكمله وهذا هو البند الوحيد للعقد الاجتماعي (يعني خسارة الحرية الطبيعية من أجل الحصول على الحرية المدنية)، إذ بموجبه يصبح الكل متساوين في ظل القانون وهو يعبر عن إرادة الكل من أجل تحقيق المنفعة العامة والشعب يريد المنفعة العامة، فالإرادة الكلية مستقيمة دائما ومن يأبى الخضوع لها يرغمه المجتمع بأكمله،كان العقد أداة إرادية يتنازل به الأفراد عن حريتهم الطبيعية وأذابوا إرادتهم الفردية في إرادة عامة مشتركة، وكانت هذه الإرادة العامة هي صاحبة السيادة فهي شيء مقدس أما الحكومة فهي شيء ثانوي حسب روسو فالملك والموظفون أو الممثلون المنتخبون ممثلون عن الشعب الذي يملك السلطة والسيادة.

إن العقد الاجتماعي عن روسو ليس عقدا بين الأفراد كما يرى هوبز، أو عقدا بين الأفراد والسلطات كما يرى لوك، فالعقد الاجتماعي عند روسو ينطلق من فكرة مفادها كل فرد يتحد مع الكل فالعقد هو بين المجموعة وهذا ما يؤدي إلى انتقال الإنسان من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية، ويضيف روسو أن هذا العقد الاجتماعي يجعل من الدولة مالكة أموال رعاياها فهدف الدولة هو ضمان تملكهم المشروع، ويرى أن كل عقد يحد من سلطة الشعب السائدة المطلقة يقوض أساس الميثاق الاجتماعي فممثلو السلطة التنفيذية هم موظفون عند الشعب وهو من يعينهم أو يسرحهم، ومن بين أشكال الحكم التي اختارها روسو هي الديمقراطية التي تبقى السيادة على الدوام في يد الشعب.